

المملكة المغربية  
ⵜⴰⴳⴷⴰⵔⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⴰⵔ



المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي  
ⴰⴳⴷⴰⵔⵜ ⴰⴷⵓⵎⵓⵔ ⵏ ⵍⵎⵖⴰⵔ ⴰⴷⵓⵎⵓⵔ ⵏ ⵍⵎⵖⴰⵔ ⴰⴷⵓⵎⵓⵔ

**تقرير لقاء الحوار الجهوي  
لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي  
جهة الغرب – الشاردة - بني حسن  
14 أكتوبر 2014**

إعداد المقررين:

علي أكساب - عبد الأحد بن حلام

## معطيات إحصائية حول اللقاء

- **عدد المدعوين للقاء: 237**، علاوة على أعضاء المجلس الأربعة (4) المؤطرين لأشغال اللقاء (رفقته):  
لوائح: فريق التأطير، المشاركون في اللقاء؛ والمشاركين الثلاثة (3) من أعضاء المجلس؛ المقرران (2)؛  
فريق الدعم التقني واللوجستيكي (3)؛
- **عدد الحاضرين: 250**، نسبة الحضور: تجاوزت 100%؛
  - ✓ التربية الوطنية (مسؤولون جهويون وإقليميون؛ مفتشون؛ مدرسون؛ أطر التخطيط والتوجيه؛ مديرو المؤسسات؛ تلاميذ؛ جمعيات الآباء: 89 (36%)؛
  - ✓ التكوين المهني (مسؤولون؛ مديرو المؤسسات؛ مكونون): 22 (9%)؛
  - ✓ التعليم العالي (عمداء كليات؛ أساتذة؛ باحثون؛ طلبة): 28 (11%)؛
  - ✓ التعليم العتيق (مسؤولون؛ مدرسون): 4 (1,5%)؛
  - ✓ مؤسسات تكوين الأطر (مكونون): 3 (2%)؛
  - ✓ الأحزاب السياسية: 7 (3%)؛
  - ✓ النقابات: 12 (5%)؛
  - ✓ المنتخبون (برلمان؛ جماعات ترابية): 29 (11,5%)؛
  - ✓ الصحافة الجهوية والمحلية: 29 (11,5%)؛
  - ✓ مثقفون وفنانون: 4 (1,5%)؛
  - ✓ قطاعات غير قطاعات التربية والتكوين (الثقافة؛ الصناعة التقليدية؛ التعاون الوطني): 8 (3%)؛
  - ✓ جمعيات المجتمع المدني: 14 (5,5%) .
- **زمن اللقاء:**
  - بداية اللقاء: الساعة 9 و35 دقيقة صباحاً؛
  - اختتام اللقاء: 6 و30 دقيقة مساءً؛
  - استغرق اللقاء إجمالاً 6 ساعات و15 دقيقة، مع توقفين للغداء واستراحة المساء، خصص الجزء الأكبر منها (حوالي 5 ساعات) للنقاش.
- **المناقشة:** تخلل المناقشة 55 تدخلاً يتوزعون كما يلي:
  - ✓ 55 متدخلًا؛ ومتدخلة بمن فيهم التلاميذ بنسبة 5 مداخلات؛
  - ✓ 19 تدخلاً في الفترة الصباحية، و36 في الفترة الزوالية والمساء؛
  - ✓ التعليم المدرسي (مدرسو التعليم المدرسي مديرو المؤسسات؛ مفتشون...): 23؛
  - ✓ مدرسو التعليم العالي: 3؛
  - ✓ مكونو التكوين المهني: 1؛
  - ✓ الفاعلون السياسيون: 2؛
  - ✓ الفاعلون النقابيون: 9؛
  - ✓ المنتخبون والبرلمانيون: 4؛
  - ✓ الفاعلون الجمعويون: 2؛
  - ✓ التلاميذ: 5؛
  - ✓ جمعيات الآباء: 5؛
  - ✓ التعليم الخصوصي: 1.
- كما توصل فريق التأطير 25 مساهمة مكتوبة منها 3 مساهمات التلاميذ.

في إطار الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي أطلقه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي خلال الفترة ما بين 14 و 30 أكتوبر 2014، انعقد اللقاء الجهوي الخاص بجهة الغرب الشراردة بني احسن يوم الثلاثاء 14 أكتوبر 2014، بمقر ولاية الجهة بمدينة القنيطرة.

## المشاركون في اللقاء

حضر هذا اللقاء 250 مشارك ومشاركة يمثلون مختلف أقاليم وجماعات الجهة، بينهم المسؤولون والفاعلون الإداريون والتربويون لوزارات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة والصناعة التقليدية ومؤسسة التعاون الوطني، والتلاميذ، والطلبة، وفعاليات تنتمي إلى الأحزاب السياسية والنقابات التعليمية، وبرلمانيو الجهة وأعضاء الجماعات الترابية الجهوية والمحلية، وجمعيات المجتمع المدني، والمتقنين والفنانين، والصحافة الوطنية والجهوية والمحلية. كما شارك عن المجلس:

▪ فريق للتأطير يتكون من السيدة والسادة: التيجانية فرتات؛ عبد الإله الحلوطي؛ عبد الهادي الزويتن؛ سعيد محمد.

وتكلف بأعمال المواكبة والدعم التقني واللوجستيكي من إدارة المجلس:

- السيدان علي أكساب وعبد الأحد بنحلام؛ مقرران؛
- السادة: محمد كرمون؛ علي الويداني؛ علال بنزكري: للتنظيم والدعم التقني واللوجستيكي.

كما ساهم فريق من ولاية الغرب الشراردة بني أحسن، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين في تقديم الدعم لفريق التنظيم.

## أهداف اللقاء

يتوخى المجلس من وراء لقاء الحوار الجهوي، تقوية المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغاله، وحجر الزاوية في أعماله التشخيصية والاستشرافية، التي تروم الإسهام في الارتقاء بالمنظومة التربوية والرفع من جودتها؛ وهو حوار يشكل محطة حاسمة من محطات البرنامج المرهلي لعمل المجلس، الذي سيتوج ببلورة التقرير الاستراتيجي المزمع إنجازه من طرف المجلس، والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

انتظم برنامج اللقاء، كما قدمته السيدة التيجانية فرات مسيرة أشغاله، في محورين أساسيين:

1. محور تشخيصي، يهتم تقاسم بعض التشخيصات التي انتهت إليها أعمال المجلس مرحليا؛
2. محور استشرافي، الهدف منه تنظيم التفكير الجماعي حول آفاق تأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، انطلاقا من تسعة مداخل مقترحة.

## أشغال اللقاء

### 1. جلسة الافتتاح:

افتتح اللقاء بكلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تلتها السيدة التيجانية فرات، عضو المجلس. تناولت هذه الكلمة سياق اللقاء، باعتباره محطة من محطات البرنامج مرحلي للمجلس في اتجاه بلورة التقرير الاستراتيجي، والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا هدفه المتمثل في تقوية المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغال المجلس، من أجل حشد الاجتهاد الجماعي، والإسهام المشترك في استكشاف السبل الكفيلة بتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

كما تضمنت هذه الكلمة تقديمًا للمجلس، بصفته مؤسسة دستورية مستقلة للحكمة الجيدة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، وطبيعته ومهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، وتموقعه المؤسسي في علاقته بالمؤسسات الأخرى، ولاسيما القطاعات الحكومية.

### 2. عرض التشخيصات ومحاور التفكير الاستشرافي:

قدم السيد عبد الإله الحلوطي عضو المجلس عرضا تركيبيا، تناول العناصر التشخيصية التي انتهى إليها عمل المجلس مرحليا متوخيا تقاسمها مع المشاركين والمشاركين، همت، على الخصوص، أهم المكتسبات المحرزة، وأبرز المعوقات التي واجهتها المدرسة المغربية، على مستويات تعميم التعليم وتعبئة الموارد، وبعض مخرجات التعليم وأداء المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، والحكمة والتعبئة.

من جهته، قدم السيد عبد الهادي الزويتن عرضا حول مشروع الأرضية المقترحة لفتح النقاش والتشاور، وجمع المقترحات حول مجالات التجديد التي من شأنها استشراف آفاق تأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي وتطويرها، بغاية استثمارها في إعداد التقرير الاستراتيجي للمجلس. مؤكدا أن هذه الأرضية المقترحة تبقى قابلة للإغناء والتوسيع، ولا سيما ما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالخصوصيات الجهوية والمحلية.

### 3. خلاصات تركيبيية للمناقشات:

تمحور النقاش الذي تلي العرض الأول، أساساً، حول الجوانب التشخيصية للمنظومة، وما يمكن تقديمه من إغناءات للعناصر التي توصل إليها المجلس في هذا المجال.

#### 1.3. ملاحظات المشاركين حول منهجية اللقاء:

أجمع كل المتدخلين على الإشادة بمبادرة المجلس بإطلاقه لهذا الحوار الجهوي، وتثمين الجهود التي بذلت من أجل إنجاحه، من منطلق أن الجهة تعد معبراً ضرورياً لبناء أي إصلاح حقيقي للمنظومة التربوية. من جهة أخرى، عبر بعض المتدخلين عن تخوفهم من عدم كفاية الوقت المخصص للتدخلات لتعميق الأفكار المطروحة، كما تم التساؤل حول مآل ما سيروج خلال هذا اللقاء من أفكار ومقترحات ومدى أخذها بعين الاعتبار من طرف المجلس في ما سيرطحه من تقارير استراتيجية. واعتبر آخرون أن هذا اللقاء في شكله المقترح لا يعدو كونه جلسة استماع موسعة أو لقاء إخبارياً يغيب فيها الحوار الفعلي.

بعض التساؤلات همت أيضاً مسألة التمثيلية في اللقاء، ومدى تغطية مختلف الفئات المعنية بالشأن التربوي. للتذكير، بادر عدد من المشاركين والمشاركات إلى تسليم مساهمات مكتوبة، تم استثمارها ضمن هذه الخلاصات التركيبية.

#### 2.3. الشق التشخيصي

##### 1.2.3. الملاحظات:

اعتبر الكثير من المتدخلين أن التشخيص المقدم لا تزال تشوبه العديد من النقائص، إضافة إلى ضرورة تحليله بالجرأة اللازمة لطرح الإشكالات الحقيقية للمنظومة وتحديد المسؤوليات عن تدني مستويات مختلف مكوناتها، كما تمت الإشارة إلى غياب الحديث عن جيوب المقاومة التي اعترضت مسار مختلف الإصلاحات المتعاقبة وساهمت بشكل كبير في تعثرها وفشلها. إضافة إلى ذلك، ركزت العديد من التدخلات في هذا المجال على غياب الإرادة السياسية الحقيقية لبلورة إصلاح حقيقي يتلاءم وواقع البلاد. للإشارة فإن اهتمام المشاركين انصب على مختلف الجوانب المرتبطة بالتربية والتكوين، مع إعطاء الأهمية لمحاور دون أخرى، كما يظهر ذلك من خلال النسب أسفله:

- البرامج والمناهج والتكوينات: بنسبة تقارب 26% من عناصر التشخيص
  - الفاعلون التربويون: 17% من عناصر التشخيص
  - منهجية الإصلاح التربوي: 17% من عناصر التشخيص
  - حكام التربية والتكوين: 13،5% من عناصر التشخيص
  - التعميم والجودة والحق في التربية: 12،5% من عناصر التشخيص
  - الخصوصيات الجهوية: 5% من عناصر التشخيص
  - القطاع الخاص للتربية والتكوين: 4،5% من عناصر التشخيص
- إلى جانب ذلك، لم يستأثر محوري البحث العلمي وأدوار المدرسة إلا بنسب قليلة من التدخلات.

### 2.2.3. اقتراحات لإغناء التشخيصات

اقترح المشاركون والمشاركات عددا من العناصر التشخيصية لإغناء للتشخيص المقدم، همت القضايا التالية:

#### ❖ تعميم التعليم وجودته:

- التعميم كمي وليس كفي مع تفشي ظاهرة الاكتظاظ بالمؤسسات التعليمية؛
- الوضع المهترئ للتعليم الأولي وتعدد المتدخلين فيه، تحمل فيه الدولة المسؤولية الأولى؛
- غياب الإعداد اللازم للبنيات التحتية؛
- هشاشة البنيات وغياب الأمن والحماية للتلاميذ من مميزات المشهد التربوي في العالم القروي؛
- الهدر المدرسي وإشكالية الجودة يعتبران من بين أبرز اختلالات المنظومة؛
- العزوف عن المدرسة ناتج عن غياب الحوافز بالنسبة للمتعلمين (مشاكل التنقل...)
- ضغط المؤسسات الدولية لخصوصية التعليم بالمغرب؛
- الخريطة المدرسية من بين أسباب فشل المنظومة التربوية؛
- ولوج محدود للأقسام التحضيرية وظروف صعبة للعيش والدراسة مع نسب للسقوط مرتفعة (30 إلى 40%).

#### ❖ وظائف المنظومة التربوية وأدوار الفاعلين والشركاء:

- أزمة المدرسة هي بالأساس أخلاقية وأزمة قيم؛
- هل يمكن اعتبار التعليم أولوية فعلية لدى مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والمتدخلين والشركاء والمفكرين والمسؤولين؟
- مجموع القطاعات المعنية بالمسألة التعليمية وتتحمل المسؤولية في وضعه الحالي

#### ❖ الهندسة البيداغوجية/المناهج والبرامج والوسائط التعليمية:

- غياب وضوح الرؤية بخصوص المقاربة البيداغوجية التي يجب اعتمادها بعد وقف ببيداغوجيا الإدماج؛
- عدم ربط المقاربات البيداغوجية بالبيئة التربوية التي تعتمد فيها؛
- اختلافات في الطرح المفاهيمي لمسألة الكفايات، وما ينتج عن ذلك من تباين في طرق التدريس؛
- غياب أي تقويم للكتب المدرسية في ظل تعددها؛
- الزمن المدرسي يتميز بغياب الكيف والجودة وطغيان الجانب الكمي، إضافة إلى كثرة المضامين وتشعبها وآثار ذلك على زمن التعلم. علما أن استعمالات الزمن ينفرد بالتحكم فيها المسؤولون داخل المؤسسات التعليمية؛
- المشكل اللغوي الذي ظلت تتخبط فيه المنظومة التربوية، أدى إلى تخلف أبناء المغاربة وخاصة الفئات الشعبية منها؛
- إشكالية لغة التدريس تظهر من خلال تدني التحكم في المكون اللغوي للعربية، وضعف الإنفتاح على اللغات الأجنبية مع غياب تام للمهارات الشفهية والتواصلية؛
- تدني مستوى التعليم العمومي فرض نوعا من التوجيه الاضطراري للتلاميذ نحو التعليم الخصوصي
- مستوى مؤسسات التعليم الفلاحي لا يواكب الدينامية التي يعرفها القطاع
- إحداث البكالوريا الدولية جاء لتعويض ثانويات الإمتياز، ولكنها ضرب للسيادة المغربية ولتكافؤ الفرص
- ضعف المساعدة على التوجيه يؤدي إلى كوارث على مستوى المسار التعليمي للمتمدرسين.

## ❖ مهن التربية والتعليم:

- مشكل الخصائص في المدرسين مع بداية كل موسم دراسي
- الاختلالات التي تعرفها مراكز التكوين جعلتها لا ترقى إلى المستوى المطلوب، ومن بينها تدني مستوى برامج التكوين وغياب منظور موحد للتكوينات المقترحة وما ينتج عن ذلك من ضعف في كفايات المدرسين وصعوبات في اندماج المتخرجين في الممارسة الميدانية
- الأرقام المخيفة المتعلقة بالتحصيل في مادة اللغة العربية ناتجة عن ضعف تكوين المعلمين في المجال اللغوي (bilingue)
- غياب تحديد للحاجيات بخصوص التكوين المستمر وغياب هذا التكوين بالنسبة للمفتشين
- عدة مساطر قانونية تعيق مشاركة الأطر التربوية في التكوينات
- مشكل التوجيه المتمثل في الخصائص الذي يعرفه هذا المجال بسبب إغلاق مركز تكوين الموجهين، والظروف الصعبة لاشتغال الموجهين
- أزمة رجال التعليم وآثارها على المتعلمين والمجتمع
- مشكل الإدماج المباشر للمدرسين ضعف كفاءاتهم البيداغوجية
- إشكالية ساعات التدريس وساعات العمل (ثقل الغلاف الزمني للمدرسين الذي يتجاوز المتوسط العالمي)
- ضعف الإلتزام الأخلاقي للمدرسين المتجلي أساسا في الساعات الإضافية بالمقابل التي يقوم بها المدرس والتي تمنع أداءه لواجبه في المدرسة العمومية؛
- المشاكل المتعلقة بظروف الإشتغال:
  - ✓ الإكتظاظ في الأقسام،
  - ✓ ضعف التوظيف في القطاع وما ينتج عنه من خصائص في المدرسين
  - ✓ غياب الأمن في المؤسسات وخاصة في العالم القروي
  - ✓ صعوبة وصول الأساتذة لمقرات عملهم نظرا لوعورة المسالك
  - ✓ غياب التعويض، ووسائل التنقل والسكن اللائق في عين المكان
  - ✓ ظاهرة الأقسام المشتركة

## ❖ الحكامة:

- غياب استراتيجية واضحة للسياسة التعليمية وكذا التنسيق مع سياسات قطاعية أخرى علما أن أطراف أجنبية عن الحقل التربوي تتدخل في بلورة الإصلاحات؛
- مشاريع الإصلاح التي تقدمها القطاعات المعنية تطرح مشاكل في الحكامة وعلى مستوى تدبير الموارد المخصصة لها؛
- مركزية قرارات الوزارة وغياب الإشراف الفعلي للفاعلين على مستوى النيابات والأكاديميات وصعوبة التواصل مع مديري الأكاديميات والنواب الإقليميين للوزارة؛
- غياب استقلالية فعلية للأكاديميات في أرض الواقع بحيث تبقى هذه الأخيرة تحت وصاية وزارتي التربية الوطنية والمالية؛
- تعييب الفاعلين في اتخاذ القرارات وإنشاء تمثيلات صورية في مختلف الهيئات التدبيرية للشأن التعليمي على المستوى الجهوي؛
- نهج الحكومة لسياسة تشفوية متواصلة إزاء المنظومة التعليمية؛
- عدم انخراط الجميع من اسباب فشل الإصلاحات، إضافة إلى سرعة التنفيذ والارتجال واعتماد المقاربة الكمية، مع ضعف الإهتمام بالجودة وقلة الموارد البشرية المؤهلة.

### ❖ البحث العلمي:

- تبوء المغرب لمرتبة غير مشرفة في مجال البحث العلمي (موقع متدني بين الدول العربية).

### ❖ منهجية الإصلاح التربوي

- المسألة التعليمية سياسية بالدرجة الأولى وبالتالي يتعين وجود رغبة سياسية فعلية لإصلاح المنظومة وهذا ما جعل مختلف الإصلاحات لم تعرف طريقها للتفعيل؛
- تعاقب الحكومات ومعها تعاقبت الإصلاحات دون النجاعة اللازمة، وخاصة بسبب غياب الإستمرارية في الإصلاحات وعدم المحافظة على التراكمات، وما لذلك من آثار سلبية على أجيال المتعلمين؛
- الإقرار بفشل منظومة التعليم، الناتج أساسا عن كون المجتمع المغربي لم يدمج المدرسة ولم يكن للإصلاحات صدى في المجتمع؛
- البرنامج الإستعجالي حمل آمال فئات عريضة في تأهيل المنظومة إلا أنه لم ينجح في إنقاذ المدرسة لكون الوزارة انفردت بالقرارات بشأنه، إضافة إلى غياب تفعيل حقيقي لمقتضيات الميثاق؛
- عرض المجلس لم يتناول أسباب توقف مسلسلات الإصلاح، والتقييم المقدم لم يتطرق حصريا لفترة الميثاق 2000-2009، بل تجاوزها لسنوات عدة؛
- هل تم تجاوز الميثاق وهل هناك إرادة سياسية حقيقية للإصلاح ولماذا غابت الثقة في الإصلاحات؟
- الدولة تتحمل مسؤوليتها في فشل الإصلاح، في ظل سيادة القرار التربوي على القرار السياسي
- غياب الإرادة السياسية القوية أدى إلى فشل سياسات الإصلاح ومؤشرات الفقر المرتفعة ببلادنا زادت من حدة هذا الفشل.

### ❖ إشكالات مرتبطة بالخصوصيات الجهوية:

- الجهة تعرف عدة صعوبات تعطي دخولا مدرسيا لا يرقى للمستوى المطلوب، ومنها:
  - ✓ الآثار الوخيمة للفيضانات على السير العادي للتدريس في الجهة؛
  - ✓ إشكالية غياب الداخليات ودور الطالبة وصعوبات التنقل بالعالم القروي؛
  - ✓ غياب التعليم الأولي وغياب التجهيزات الضرورية بمؤسسات العالم القروي (ماء-كهرباء...)
  - ✓ المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لا يزال يعرف عدة اختلالات بعد ثلاث سنوات من فتحه.

### 3.3. الشق الاستشراقي:

تمحورت مجمل الاقتراحات التي تمخضت عنها المناقشات وكذا المساهمات المكتوبة التي تقدم بها بعض المشاركين، أساسا، حول خمسة من محاور التفكير الاستشراقي المقترحة وهي حسب أهمية حضورها:

- **المناهج والبرامج والتكوينات:** بنسبة تقارب 26% من عناصر الاقتراح؛
- **الفاعلون التربويون:** بنسبة تقارب 18% من عناصر الاقتراح؛
- **منهجية الإصلاح التربوي:** بنسبة تقارب 14% من عناصر الاقتراح؛
- **التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين:** بنسبة تقارب 12,5% من عناصر الاقتراح؛
- **حكمة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي:** بنسبة تقارب 12% من عناصر الاقتراح.



- في حين لم تحظ باقي المحاور إلا بنسب حضور محدودة، كما يظهر أسفله:
- الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة وعلاقتها بالمحيط: بنسبة تقارب 8% من عناصر الاقتراح؛
  - البحث العلمي والابتكار والتميز وولوج مجتمع المعرفة: بنسبة تقارب 5% من عناصر الاقتراح؛
  - القطاع الخاص للتربية والتكوين: بنسبة تقارب 2% من عناصر الاقتراح؛
  - مرتبطة بالخصوصيات الجهوية: بنسبة تقارب 2% من عناصر الإقتراح.

ويبرز التقديم التفصيلي أسفله، عناصر الاقتراح الأساسية الواردة بخصوص كل محور استشرافي:

### 1.3.3. التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين:

- تحقيق الحق في التعليم للجميع، علما أن النهوض بالمنظومة التربوية رهين بالنهوض بالإقتصاد الوطني بشكل عام؛
- تطبيق المقاربة الزجرية المتضمنة في القوانين في حق الأسر المعارضة لت مدرس أبنائها لتحقيق التعميم والإلزامية؛
- العمل على دمج التعليم الأولي بالابتدائي وفقا لما جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مع ضرورة التفكير في خلق سلك ما قبل أولي؛
- ضرورة إلزامية ومجانية التعليم الأولي وتحقيق الإنصاف في هذا المجال من خلال إصدار قوانين تنظمه وتحدد الكفايات المستهدفة فيه؛
- تعميم نموذج المدرسة الجماعية والعمل على حل مشكل تنقل التلاميذ بالعالم القروي بإشراك مختلف الفاعلين ومساهمة رمزية لأولياء التلميذ؛
- الإهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير إمكانيات الولوج بالمؤسسات وكذا الظروف الملائمة للجمعيات العاملة في هذا المجال
- إعطاء أهمية للجوانب الكيفية للمنظومة ولجودتها، مع حماية المتعلمين والإهتمام بمشاكلهم، خاصة النفسية منها، بوضع أطباء نفسانيين متخصصين بالمؤسسات التعليمية.

### 2.3.3. المناهج والبرامج والتكوينات:

- ضرورة التفكير الجدي في مناهج تراعي الخصوصية المغربية لخلق جيل متشبث بهويته ومنفتح على العالم، مع ضرورة الانفتاح على العلوم الإنسانية بكل تخصصاتها واستثمارها للخروج من بؤرة الفشل؛
- مراجعة المناهج والبرامج انطلاقا من خصائص كل حقل معرفي وتحديد طرق توظيفها واستيعابها والتحكم فيها مع التركيز على الإبداع في المعارف؛
- استحضار الخصوصيات الجهوية في إعداد البرامج، مع تحديد عتبات لكل مستوى تعليمي (الحد الأدنى من المعارف المطلوب اكتسابها)؛
- إرساء المناهج والبرامج بالرجوع لاتفاقيات حقوق الطفل التي تضمن له الحق في الترفيه واللعب، وإدماج منظومة حقوق الإنسان بشكل عام في المقررات الدراسية؛
- ضرورة تحديد مداخل ومخارج المنظومة الوطنية وإعادة النظر في شكل المراقبة المستمرة وفي اعتماد المناهج، كما يجب تحديد المسؤوليات والجزاءات المرتبطة بالإخلال بها؛

- تخفيف البرامج وتكييفها مع البيئة والمجال الذي تعتمد فيه من استحضار الخصوصيات الجهوية في إعدادها؛
- ضرورة إعادة الاعتبار للباكالوريا المغربية في مراعاة للخصوصيات الوطنية؛
- خلق باكالوريا وطنية موحدة؛
- إعداد مناهج تعليمية مناسبة لسلك البكالوريا الدولية؛
- دعم الإجازات المهنية وتشجيع الشراكة بين قطاعات التربية والتكوين في هذا المجال، خلق توجيه من التعليم المدرسي إلى التكوين المهني، وإلزام الشركات بالمساهمة في عملية التكوين؛
- العمل على تجاوز النجاح الآلي بين الأسلاك وجعل المناهج تستجيب لهموم المجتمع، خصوصا بالتركيز على الجوانب القيمية والكفايات والمهارات الملائمة؛
- لغة التدريس يجب بناؤها على أساس هوية المغرب وتنوعه الثقافي، وإبعادها عن الجوانب السياسية؛
- ضرورة إيجاد قواسم مشتركة بين اللغات من حيث الكفايات المستهدفة وطرق تلقينها، وإدماج اللغات الأجنبية في المستويات الأولى للتعليم؛
- إدماج تقنيات التواصل في مجال اللغات؛
- توحيد الكتاب المدرسي على الصعيد الوطني والعمل على ملاءمته لمستوى التلاميذ خصوصا في الابتدائي؛
- إحداث لجان للتأليف في المجال التربوي تشتغل بشكل تطوعي؛
- تطبيق الخريطة المدرسية باعتماد أساليب علمية؛
- ضرورة إعادة النظر في الإيقاعات الزمنية؛
- وضع استراتيجية لمحاربة الغش الذي يمارسه التلميذ والأستاذ معا؛
- إلغاء السقوط على مستوى التعليم الإلزامي؛
- الحسم في جداول الحصص على المستوى المركزي؛
- إعادة النظر في أسابيع الدعم، مع ضرورة وضع مقاربة علمية لبيداغوجيا الدعم وربطها بحفز الأساتذة، تركيز التعلّمات على عدد محدود من الكفايات المستهدفة؛
- تحديد أنواع وفترات التقويم وإصدار دليل خاص بالتقويم وطرق إجرائه.

### 3.3.3. الفاعلون التربويون: هيئات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه، والتخطيط، والتدبير:

- ضرورة الإهتمام بالموارد البشرية التعليمية والتكوينية وتأهيلها وتحسين ظروف اشتغالها، وتوفير الحصانة الإدارية والقانونية للأطر الإدارية لتسهيل تحملهم لمسؤولياتهم، اعتبارا لأهمية دورها البشرية في التنزيل الجيد للإصلاح التربوي؛
- إعداد دليل حول أخلاقيات المهنة يدرج في مقررات مراكز تكوين المدرسين؛
- مأسسة زجر المخالفين لأداء واجبهم المهني؛
- جعل استاذ الابتدائي متخصصا في مادته؛
- إعادة النظر في ساعات العمل وخلق تحفيزات للمدرسين، مع عدم ائقال كاهل المدرسين بمسؤوليات خارجة عن مهامهم وتصنيف التدريس مهنة شاقة؛
- ضرورة خلق الإنسجام والتنسيق بين مراكز التكوين على الصعيد الوطني؛
- إعادة بناء برامج تكوين الأطر التربوية والتركيز على الجوانب البيداغوجية والديالكتيكية في التكوينين الأساس والمستمر؛

- مواكبة المدرسين بتكوين مستمر ذي جودة، يميز بين التكوينات العامة وتلك العرضية المتعلقة بالمستجدات؛
- جعل التكوين عاما وشاملا لكل فئات الأطر وحتى المكونون منهم؛
- تاسيس شراكات حقيقية بين التعليم الخصوصي والعمومي بخصوص الموارد البشرية؛
- مراجعة أدوار أطر الإدارة التربوية في اتجاه بناء علاقات عمودية وأفقية بين مختلف أطر التربية والتكوين؛
- ترشيد توزيع الموارد البشرية والعمل على حل مشكل إلحاق أساتذة التعليم الابتدائي بالثانوي؛
- تدعيم مجال التفتيش وإعطاؤه الإمكانيات اللازمة واستقلالية أكبر، مع العمل على إرساء أشكال من تاطير القرب لفائدة المدرسين؛
- تركيز التاطير التربوي بحسب أهداف محددة واستثمار التجارب الفردية للمفتشين في الارتقاء بهذا المجال.

#### 4.3.3. حكمة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي:

- جعل قطاع وزاري واحد يشرف على التربية والتكوين في المغرب؛
- ضمان الإستقلالية الكاملة على الصعيدين الجهوي والمحلي في مجال التربية والتكوين خاصة ما يتعلق بتدبير مواردها البشرية؛
- تدبير المنظومة في بعدها الإجتماعي والإبتعاد عن الإكراهات الإقتصادية، مع ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة؛
- تمويل الإصلاحات يجب أن يتم بطريقة تشاركية بين الدولة وباقي الشركاء؛
- تمويل المنظومة يجب تحمله بشكل تضامني بين الأفراد والمقاولات؛
- اعتماد المراقبة المالية للمؤسسات التربوية؛
- ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- إعمال الديمقراطية التشاركية في تدبير المنظومة؛
- اعتماد مقاربة صاعدة ونازلة بخصوص الأجراء الترابية للسياسة العمومية في مجال التعليم؛
- تخصيص جزء من الضرائب المحلية لتأهيل المؤسسات التعليمية؛
- اعتماد مبدأ انتخاب مسؤولي الجامعات والكليات؛
- التخلي عن المجانية في الجامعة؛
- إرساء التدبير التشاركي في مجال الحكامة واعتماد منطق الشفافية في التدبير.

#### 5.3.3. القطاع الخاص للتربية والتكوين:

- ضرورة إقرار نظام أساسي لهيئة التدريس بالقطاع الخصوصي؛
- العمل على ملاءمة فضاءات مؤسسات التعليم والتكوين الخصوصية لأنشطة التعلم والتثقيف؛
- العمل على مراقبة القطاع الخاص واتخاذ الإجراءات القانونية في حال مخالفة ضوابط العمل التربوي.

#### 6.3.3. البحث العلمي والابتكار والتميز وولوج مجتمع المعرفة:

- خلق أقطاب جهوية للتكوين والبحث؛
- إحداث ثانويات التميز المهنية بدبلوم يؤدي مباشرة لسوق الشغل؛
- تدعيم مجال الإبتكار وإحداث فضاءات للإبتكار في الجامعات وحتى في الثانويات التأهيلية؛

- إرساء بنيات للبحث التربوي على صعيد الجهات؛
- تطوير مختلف أنواع التكوين المستمر للباحثين وتطوير المختبرات؛
- إعادة هيكلة البحث التربوي بإشراف من المجلس الأعلى.

### 7.3.3. الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة وعلاقتها بالمحيط:

- ضرورة ربط المدرسة بالقيم الأخلاقية وإرساء مدرسة مواطنة تنشر قيم الحوار والديمقراطية
- إعادة النظر في المعايير والقيم المراد زرعها في الناشئة من خلال عمل تسهم فيه مختلف الفعاليات؛
- التمسك بمبادئ الدفاع عن المدرسة العمومية والعمل على حل المشاكل العالقة المتعلقة بالشغيلة والمناهج وبالنسق التربوي وتجاوز التعامل السياسي مع المنظومة؛
- استصدار قانون يفرض على رؤساء الجماعات المحلية تحمل مسؤولياتهم تجاه المنظومة؛
- تحديد أدوار المتدخلين في المنظومة من جمعيات الآباء وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين ومنتخبين (جماعات محلية)؛
- خلق جسر للتواصل بين الآباء والمؤسسات وجعل جمعيات الآباء شريكا حقيقيا في تسيير المؤسسات التعليمية؛
- ضرورة توفير الحماية للمؤسسات التعليمية؛
- خلق وتعزيز فضاءات التنشيط التربوي والثقافي والرياضي بالمؤسسات التعليمية والتكوينية؛
- جعل المدرسة قاطرة للتنمية على المستوى الجهوي.

### 8.3.3. منهجية الإصلاح التربوي:

- اعتبار الإصلاح شأنا مجتمعيًا والمخطط الاستراتيجي للإصلاح يجب أن يتمحور حول أي مدرسة نريد وفي أي أفق زمني؟
- ضرورة فتح حوار مجتمعي حول الإصلاح وبنائه انطلاقًا من الممارسة الميدانية؛
- ضرورة مباشرة الإصلاح من خلال تفكيك الإشكالية الكبرى إلى إشكاليات صغيرة يمكن حلها، مع التركيز على تحمل المسؤولية؛
- ضرورة توفر الإرادة السياسية لفرض أولوية قطاع التربية والتكوين على كل أجهزة الدولة؛
- التفكير يجب أن ينصب أولاً على الجوانب الإستراتيجية قبل المسائل التقنية؛
- تشكيل فرق عمل على المستوى المحلي لجمع المقترحات المتعلقة بإصلاح المنظومة؛
- تطوير المدرسة العمومية يحد من انتشار أفكار التطرف في المجتمع ومجال لدمقرطة المعرفة
- يجب أن ينصب الإصلاح على المبادئ المؤطرة للمنظومة: الإلزامية المجانية المساواة وتكافؤ الفرص؛
- ضرورة رسم استراتيجية واضحة تضمن استقلالية منظومة التربية والتكوين ، وتوفير الجراءة السياسية لتنفيذ ما يتم إقراره من إصلاحات؛
- ضرورة استنباط التجارب الدولية الناجحة؛
- إشراف المجلس الأعلى على تنفيذ البرنامج الإصلاحي
- العمل على خلق مدرسة حديثة مرسخة للتوابت الوطنية ومؤهلة لسوق الشغل؛
- ضرورة تحديد أولويات بخصوص الإصلاح وتحديد أدوار المتدخلين والعمل على التزامهم بالقيام بها.

### 8.3.3 . قضايا وموضوعات ذات بُعد جهوي ومحلي

- تأهيل المؤسسات التعليمية بالجهة لمواجهة الظروف المناخية الصعبة؛
- ضرورة التأهيل البيداغوجي لمؤسسات التعليم الفلاحي بالجهة وخلق شبكة لمؤسسات التعليم والتكوين الفلاحي على الصعيد الوطني؛
- خلق ملحقة لجامعة ابن طفيل بسبيدي قاسم؛
- تعميم المنح على طلبة الجهة؛
- خلق خلية للمجلس الأعلى بالجهة.

### 4. اختتام اللقاء:

اختتم اللقاء بكلمة موجزة للسيدة التيجانية فرتات، قامت من خلالها بتجديد الشكر للقطاعات الحكومية والسلطات الجهوية والإقليمية والمحلية ولجميع المشاركين والمشاركات على تلبية دعوة المجلس، وعلى مشاركتهم المتميزة والمثمرة في هذا اللقاء، ومذكرة بكون هذا اللقاء الجهوي يعتبر حلقة ضمن سلسلة من الأعمال التي يباشرها وينجزها المجلس في أفق إعداد مشروع التقرير الاستراتيجي الذي سيرسم خارطة طريق متقاسمة لإصلاح المنظومة التربوية.

كما جددت إخبار المشاركون والمشاركات بالنشر المرتقب لتقرير هذا اللقاء إلى جانب تقارير اللقاءات الجهوية الأخرى على موقع المجلس الأعلى للتربية والتكوين، علاوة على التذكير بـ "منتدى التواصل " forum " الذي فتحه المجلس على موقعه الإلكتروني، ودعوة الجميع إلى التفاعل معه من خلال طرح مختلف التساؤلات، والعمل على تقوية دينامية الحوار والإشراك الموسع للمواطنات والمواطنين والفاعلين والمعنيين بقضايا المدرسة المغربية في استشراف آفاقها.

### 5. تقييم أولي لتنظيم اللقاء وتأثيره:

بناء على الإستمارة المركزة المعدة لتقييم اللقاء، والتي اعتمدها فريق التأطير وفريق التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي، يمكن استخلاص معطيات التقييم التالية:

- تقييم مكونات وعمليات تنظيم اللقاء:
  - الاستقبال، مكان وزمن اللقاء، التسيير العام والتنظيم: ممتاز؛
  - المضمون المقدم للنقاش، المناقشة: جيد جدا؛
  - مدة التدخلات والاستراحات والخدمات المقدمة: جيد.
- تسجيل بعض الملاحظات والاقتراحات من قبيل:
  - وضع صندوق خاص لتلقي المقترحات؛
  - كان من الأجدر إلقاء العرضين في نفس الوقت وفتح باب النقاش بعد ذلك؛
  - إنشاء لجنة جهوية للمساهمة المتواصلة في النقاش ومواكبة إعداد التقرير الاستراتيجي بالمقترحات.
- ارتياح عام من قبل فريق التأطير وفريق التنظيم:
  - للدعم المقدم من قبل الولاية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين؛
  - للظروف العامة التي جرت فيها أشغال اللقاء التي اتسمت بالانضباط وروح المسؤولية الذي اتسم به المشاركون، من مرحلة التسجيل إلى غاية اختتام اللقاء، مع الإصرار على إيصال أفكارهم واقتراحاتهم بصيغ متعددة: تدخلات في إطار الجلسة، مساهمات مكتوبة

ومناقشات مع فريق المجلس، مما ينم عن غيرة حقيقية على المنظومة الوطنية للتربية والتكوين ورغبة فعلية المساهمة في إصلاحها وتطويرها.